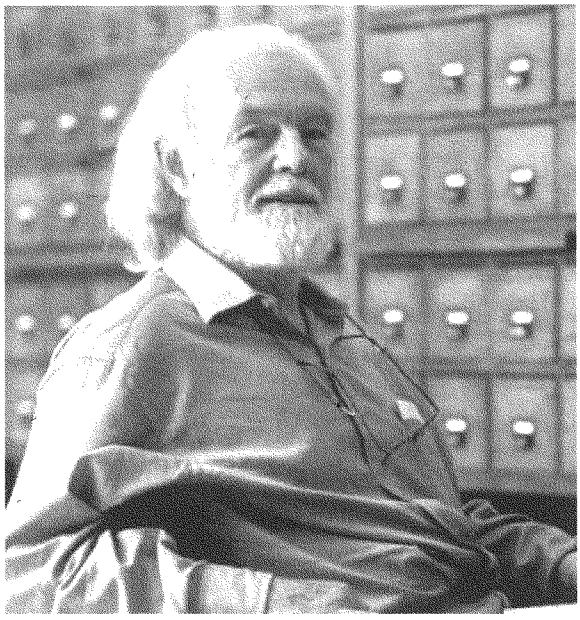

# حوار مع البروفسور ديڤيد هارڤي*

حاوره: مرزوق النصف
خاصّ بـ الآداب

## ■ الأزمة الماليّة العالميّة، النيوليبراليّة، الماركسيّة، الديمقراطيّة ■

**ديڤيد هارڤي بروفيسور في برنامج الأنثروبولوجيا بجامعة مدينة نيويورك ـ مركز الدراسات العليا. حصل على الدكتوراه في الجغرافيا من جامعة كيمبريدج في بريطانيا عام ١٩٦٢، وعمل مذّاك في عدّة مؤسّسات أكاديميّة مرموقة مثل كليّة لندن للاقتصاد وجامعة بريستول وأُكسفورد وجونز هوپكنز. له أكثرُ من خمسة عشر كتاباً في الجغرافيا، ونظريّات التمدّن، وما بعد الحداثة، والاقتصاد السياسيّ. يُعتبر أحد أبرز المثقفين ضمن إطار الماركسيّة في العالم اليوم، وهو يُعْرف بشكلٍ خاصّ بعمله على كتاب رأس المال لكارل ماركس (يدرّسه ويكتب عنه منذ أربعين سنة). أحدثُ كتبه صدر هذا العام بعنوان مقدّمة في «رأس المال» لماركس، وهو ثاني مؤلّفاته المكرّسة لأهمّ نصّ في تاريخ نقد الرأسماليّة بعد كتابه المهمّ حدود رأس المال. أما مؤلّفاته الأخرى فتشمل:** باريس عاصمة الحداثة، فضاءات الرأسماليّة الكونيّة: نحو نظريّة في التنمية الجغرافيّة غير المتوازنة، حالة ما بعد الحداثة، الإمبرياليّة الجديدة، تاريخ مختصر للنيوليبراليّة.

**أجرى الحوار مرزوق النصف، وهو طالبٌ عربيّ من الكويت، يدْرس حاليّاً الفلسفةَ والاقتصادَ في جامعة كولورادو (بولدر)، وتنصبّ معظمُ اهتماماته على السياسات والفلسفات الجذريّة، ومن ضمْنها الماركسيّة. وقد أُجري الحوارُ في مدينة نيويورك، في التاسع عشر من أبريل ٢٠٠٩، أثناء انعقاد منتدى اليسار.**

*** ما تحليلُكَ للأزمة الاقتصاديّة العالميّة من ناحية الأسباب والتطوّرات؟**

ـ عليك أن ترجعَ دائمًا إلى الفكرة الأساس: علاقة رأس المال بالعمل. فالشركات التجاريّة سعت منذ السبعينيّات إلى تحقيق أجور منخفضة للعمّال، وهو ما أدّى إلى خفض المستوى العامّ للأجور عالمياً وبشكلٍ مستمرّ. ففي الولايات المتحدة الأميركيّة لم ترتفع الأجورُ الحقيقيّة[1] منذ ثلاثين عامًا، بالرغم من ازدياد إنتاجيّة العمّال. في البداية ارتفعتْ أرباحُ الشركات نتيجةً للفارق بين الإنتاجيّة المتزايدة والأجور الثابتة؛ لكنّها انخفضتْ لاحقًا بسبب استثمار شركاتٍ كثيرةٍ لأرباحها في إنتاج المزيد من السلع؛ وهو ما يعني زيادةَ التنافس عبر زيادة العرض، وانخفاضَ الأسعار والأرباح في النهاية. وهكذا تجد نفسَكَ في ظلّ نظام رأسماليّ تشْهد فيه انخفاضًا في الأجور، جنبًا إلى جنب مع تراجعٍ في الأرباح ـ وهذا أمرٌ غيرُ معتاد، لأنه عادةً ما تتناسب معدّلاتُ الأجور عكسيّاً مع معدّلات الأرباح!

في هذه الأثناء، وبسبب الانخفاض النسبيّ في معدّل الأجور، بات النظامُ الرأسماليّ على المستوى العالميّ يعاني عجزًا في «الطلب الفعّال،» وهو قدرةُ العمّال أنفسِهم على شراء المنتجات التي يصنعونها. ونتيجةً لذلك انحدر مستوى الطلب بشكل عامّ، مع بقاء العدد نفسِه من الرأسماليّين، الأمرُ الذي يعني انخفاضًا في الأرباح.

هذه الفجوة، التي سبّبتها الزيادةُ في الإنتاج من جهة وضعفُ الطلب والربح من جهة أخرى، تمّت تغطيتُها بشكل متسارع عبر زيادة معدّلات المديونيّات الشخصيّة ومديونيّات الأُسر الصغيرة، خصوصًا في الأنظمة الرأسماليّة المتقدّمة (وفي صدارتها الولاياتُ المتحدة). لذلك نَشْهد اليوم كشفًا عن معدّلات الديون الضخمة التي يكابدها الفردُ والأسرةُ في الولايات المتّحدة. ولا يَلْزم أن تكون عالمًا محنّكًا في الرياضيّات لتستنتجَ التالي: مادام معدّلُ الأجور العامّة (التي هي أصلاً متدنّية) ثابتًا، ومعدّلاتُ الديون العامّة في ارتفاع، فإنّ هذا الوضع لا يمكن أن يستمرّ، ولا بدّ أن ينهار الاقتصادُ القائمُ على ذلك الأساس آجلاً أمْ عاجلاً. ونحن اليوم في وضع انهيارٍ عامٍّ سبَبُه هذه المعادلةُ غيرُ الموزونة ما بين الأجور والديون. وليس من قبيل المصادفة أن نجد أنّ الأزمة تتركّز في الولايات المتحدة وما شابهها من الأنظمة التي اتّبعتْ هذه السياسات مثل بريطانيا وإيرلندا.

**مادام معدّلُ الأجور العامّة ثابتًا، ومعدّلاتُ الديون العامّة في ارتفاع، فلا بدّ أن ينهار الاقتصادُ القائمُ على ذلك الأساس.**

هذه الأزمة، إذنْ، هي في الأصل أزمةُ علاقةٍ ما بين رأس المال والعمل. فقد أصبح رأسُ المال قويّاً جدّاً، بينما العمّالُ ضعفاء جدّاً؛ وهو ما شكّل خللاً في توازن النظام، وهيّأ الظروفَ المواتيةَ لأزماتٍ كالتي نعيش اليوم.

*** كيف تفسّر، بوصفك باحثًا قادمًا من ميدانٍ غير الاقتصاد النيوليبراليّ، فشلَ النظريّة الاقتصاديّة النيوكلاسيكيّة (القائمة على الملْكيّة الفرديّة وحريّة السوق) في التنبّؤ بالأزمة الاقتصاديّة وفشلِها في التعامل مع تداعيات الأزمة حتى الآن؟ وكيف تقيّم الدورَ الذي تلعبه الاتجاهاتُ الإيديولوجيّةُ المسيطرة على الفكر الاقتصاديّ العامّ في الإسهام في ذلك الفشل؟**

ـ أكثرُ ما يمكن أن تفعله النظريّاتُ الاقتصاديّةُ السائدة هو أن تتحدّث عن آليّات السوق والتعقيدات التي قد تَنْتج من الأنواع المختلفة من الأسواق (مثل الأسواق الاحتكاريّة والماليّة وغيرها). فالاقتصاديّون التقليديّون جيّدون عند الحديث عن كيفيّة اتّخاذ القرارت في بيئة الأسواق الحرّة، لكنّ الشيء الوحيد الذي لن تَسمع النظريّاتِ الاقتصاديّةَ التقليديّةَ تناقشه هو العلاقات **الطبقيّة** والصراعات الطبقيّة التي تجري في هذا العالم. إنّ هذه النظريّات تتجاهل بشكل منظّم أهمَّ عاملٍ في صياغة التاريخ الرأسماليّ، وأعني الصراعَ الطبقيّ ما بين رأس المال والعمل. وعندما أذْكر «الصراع الطبقيّ ما بين رأس المال والعمل،» فإنّي لا أعني ببساطةٍ الكيفيّةَ التي يصارع بها العمّالُ الرأسماليين، بل أعني أيضًا الكيفيّة التي يتمكّن بها رأسُ المال من التحكّم بالعمّال وضمانِ سوقٍ من العمالة، وذلك بكمّيّات محدّدة، وبجوداتٍ محدّدة، وفي الأماكن والأوقات المناسبة. ومن هنا فإنّ الاقتصاديين التقليديين لا يودّون أبدًا الحديثَ عن مواضيع كالصراع الطبقيّ لسببٍ بسيط: وهو أنهم إنْ ناقشوا ذلك فستُلصق بهم تسميةُ «ماركسيّين،» ولن يجدوا مَنْ يوظّفهم! (يضحك)

---

١ ـ أي الأجور بعد المعادلة مع مستوى التضخّم، أو الأجور محسوبةً وفقًا لقيمتها الشرائيّة.

عندما أدرّس كتابَ **رأس المال** لماركس على سبيل المثال، أجد أنّ أحدَ أهمّ الفصول في المجلّد الأول من الكتاب يناقش عددَ ساعات العمل في اليوم الواحد، وتاريخَ الصراع حول فترة العمل اليوميّة والأسبوعيّة، بل على مستوى الحياة الكاملة أيضًا؛ وهذه بالتأكيد قضيّة محوريّة وأساسيّة في تاريخ الرأسماليّة. ولكنك ستجلس في فصلٍ كاملٍ يُدرَّس فيه الاقتصادُ فلا تسمع أبدًا أيَّ حديثٍ بشأن الصراعات حول ساعات العمل!

هناك، إذنْ، محاولاتٌ دؤوبةٌ لتشكيل دراسة الاقتصاد وكأنّها علمُ الأسواق، لا العلاقات الطبقيّة. ويجب أن نعترفَ بأنّ مجال البحث الاقتصاديّ جيّدٌ عند التعامل مع الأسواق كما قلتُ سابقًا؛ وإذا أردتَ أن تعْرف كيف تتصرّف في محيط السوق، من دون الاهتمام بمسألة الصراع الطبقيّ، فإنّ الاقتصاد التقليديّ مناسبٌ جدّاً لك. لكنْ إذا أردتَ أن تفهمَ ديناميكيّة الأزمة الحاليّة، فإنّ الاقتصاديين التقليديين ليس لديهم الكثيرُ ليضيفوه؛ بل إني أعتقد أنّ الاقتصاديين في هذه اللحظة ليسوا محلّلين معتبَرين لهذه الأزمة!

*** ما مستقبلُ النظام الرأسماليّ بعد هذه الأزمة؟**

يجب إجبار القطاع المصرفيّ والطبقة الرأسماليّة على دفع ثمن أخطائهما بدلاً من إلقاء التكاليف على عاتقنا (متعامِل في البورصة يُراقبُ الانهيار).

ـ أرى أنّ خروجنا من هذه الأزمة سيحْمل معه تدعيمًا للعلاقات الطبقيّة بدلاً من إضعافها. هناك مقولةٌ شهيرةٌ من العام ١٩١٣ تُنسب إلى المصرفيّ الأميركيّ الشهير أندرو ميلون،[١] ومفادُها أنّه «أثناء الأزمة تَرْجع الأصولُ إلى ملاّكها الشرعيين...» وهو يقصد نفسَه! ما نَشْهده الآن على مستوى عالميّ هو تركّزٌ ضخمٌ للثروات في يد مؤسّسات ماليّة محدودة، وأعتقد أنّ مَنْ سيتبقّى من الطبقة الرأسماليّة بعد هذه الأزمة سيكون أقوى من قبل. ولذلك فإنّ ما أراه حاصلاً اليوم لن يؤدّي إلى إلغاء السلطة الطبقيّة، أو تحدّيها، بل سيؤدّي إلى تدعيمها. ولا أعتقد أنّ الناس يَعْلمون أنّ عمليّة التدعيم الطبقيّ هذه تجري من حولهم.

*** كيف تفسِّر عمليّات الإنقاذ الاقتصاديّ التي تقوم بها الحكوماتُ على مستوى العالم لدعم القطاع الماليّ المنهار. وأين تقع عمليّاتُ الإنقاذ هذه في السياق الرأسماليّ الأوسع؟**

ـ أعتقد أنّ هناك أكثرَ من مستوًى للتحليل. ذكرتُ قبل قليل أنّ كثيرًا من الناس لا يعون أنّ عمليّة تدعيم العلاقات الطبقيّة تجري حولهم الآن. ولكنْ إذا نظرتَ إلى تاريخ النيوليبراليّة منذ السبعينيّات وصاعدًا، فإنّ أحد المبادئ الأساسيّة للنيوليبراليّة هو مساندةُ المصارف ضدّ مصالح الشعب ـ وهذه ممارسةٌ اعتياديّة لدى صندوق النقد الدوليّ عندما ينخرط في عمليّات «التعديل الهيكليّ»: فالصندوق يقوم بكفالة ديون الدولة، أيْ كفالتها من التزاماتها الماليّة تجاه المصارف. وهذا يعني أنّ الصندوق المذكور يقوم، بشكل غير مباشر، بإنقاذ المصرفيين عبر سداد ديون الدولة التي اقترضتْ منهم، ومن ثمّ يكون على الدولة أن تسدِّد للصندوق. من هنا فإنّنا نعاني منذ السبعينيّات ما أسمّيه «الخطرَ الأخلاقيّ» (moral hazard)، إذ يُمْكن أن تستغلّ المصارفُ أيَّ فرصة للربح مهما كانت مخاطرُها عالية، لأنها تعْلم أنها محصّنةٌ ضدّ الخسائر وإنْ كانت خياراتُها خاطئة. هذا الخطر الأخلاقيّ قد ارتدّ اليوم على موطنه الأصليّ، وبالتحديد على الولايات المتحدة، حيث نَشْهد أنّ خيارات المصارف الاستثماريّة السيّئة تتمّ تغطيتُها من قِبل الدولة، أيْ من قِبلي أنا، دافع الضرائب، وسيَدْفع العالمُ أجمعَ في مرحلة معيّنة ثمنَ هذه الأخطاء، بينما يبدو لي أنّ على المصرفيّين أن يَدْفعوا **بأنفسهم** ثمنَ الأخطاء التي ارتكبوها. يجب إجبارُ القطاع المصرفيّ والطبقة الرأسماليّة على دفع ثمن أخطائهما، بدلاً من إلقاء التكاليف على عاتقنا ـ نحن العامّة والعمّال في كافّة أرجاء العالم!

*** ما هي «النيوليبراليّة»؟**

ـ النيوليبراليّة على المستوى السطحيّ تتعلّق بتحرير الأسواق. إنّها عبارةٌ عن الإيمان بأنّ أفضل وسيلة لضمان الحريّات الشخصيّة هي عبر إيجاد أسواقٍ حرّةٍ، وتجارةٍ حرّة، وتنظيمِ المسؤوليّات

---

١ ـ أندرو ميلون (١٨١٥ ـ ١٩٣٧): ثريّ ومصرفيّ أميركيّ شهير، كان وزيرًا للخزانة في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٣٣.

الفرديّة والملْكيّات الخاصة وغيرها من هذه الأمور، وهي أيضًا تقرّر أنّ على الدولة ألاّ تتدخّلَ في قرارت الأفراد الشخصيّة بأيّ طريقةٍ كانت. هذا هو ما تمثّله النيوليبراليّة نظريّاً؛ أما ما تمثّله **فعليّاً** فهو عمليّةُ استغلال هذا الخطاب الجذّاب ـ وهو جذّابٌ فعلاً، فأنا متأكّد أنك ستُسعد، مثلي، لو سَنحتْ لك فرصةُ العيش في عالمٍ من الحريّات الشخصيّة وحريّة الاختيار وغيرها من الأمور. لكنّ المشكلة هي أنّ هذا الخطاب يُستخدم لاحقًا لتدعيم العلاقات الطبقيّة. ولذلك فإنّ ما نشهده عبر تاريخ النيوليبراليّة هو ترديدٌ مكرّرٌ لهذا الخطاب حول «الحريّات الشخصيّة» و«الحريّة» بشكلٍ عامّ، في الوقت الذي تتّسع فيه هوّةُ الفروق الاجتماعيّة إلى معدّلاتٍ عصيّةٍ على القياس. وفي بعض الأحيان يَحْدث هذا التحوّلُ بشكلٍ دراميّ مؤثّر في دولٍ مثل المكسيك، بعد موجة الخصخصة في الثمانينيّات مثلاً؛ فتجد فجأةً، وخلال ستّ سنوات، أنّ أربعة عشر مكسيكيّاً أصبحوا على لائحة بليونيرات العالم! وأغنى رجل في العالم اليوم هو المكسيكيّ كارلوس سليم الذي حقّق ثروتَه من عمليّات الخصخصة في الثمانينيّات. إنّ هذا هو في الحقيقة ما تمثّله النيوليبراليّة: تدعيمُ القوة الطبقيّة، وتركيزُها في يد عددٍ قليلٍ من الأفراد.

*** ماذا سيكون مصيرُ النيوليبراليّة بعد هذه الأزمة الاقتصاديّة؟ وكيف ستتحوّل الرأسماليّة تبعًا لذلك؟**

ـ أعتقد أنّ هدف النيوليبراليّة الأساس، أيْ تدعيم القوة الطبقيّة وتركيز النظام الطبقيّ أكثرَ فأكثر، لا يزال مشروعًا قائمًا. لكنْ يصْعب الآن تبريرُ هذا الهدف بخطابٍ حول «أهميّة الأسواق الحرّة والتجارة الحرّة والحريّات الشخصيّة» وما إلى ذلك، لأنّ الدولة تتدخّل بشكلٍ سافرٍ لإنقاذ المصارف وتلعب دورًا محوريّاً في الاقتصاد. بمعنًى آخر، فإنّ الخطاب الذي مَهّد للنيوليبراليّة وأضفى عليها الشرعيّةَ طوال عشرين عامًا قد فقد صدقيّتَه، لكنّ المشروع **السياسيّ الاقتصاديّ** يبقى قائمًا، ويدار الآن عبر مزيجٍ غريبٍ من الكينزيّة (Keynesianism): وهي حزمةُ السياسات التي نتجتْ من الكساد الكبير في الثّلاثينيّات، ونصّت على أن تتسلّم الدولةُ مسؤوليّة إنقاذ الرأسماليّة من جنونها عبر سياساتٍ ضريبيّةٍ ونقديّةٍ معيّنة. نحن نَشْهد اليوم خليطًا من النيوليبراليّة التي تسعى إلى تجميع مزيدٍ من السلطة الطبقيّة، عن طريق سياساتٍ كينزيّةٍ لتحفيز الوضع الاقتصاديّ وإنعاشه.

إذنْ، شرعيّةُ النيوليبراليّة انتهت، لكنّ المشروعَ لا يزال على قيد الحياة: فلقد غيّرتْ النيوليبراليّة من لغتها بحيث تستعير نبرةً كينزيّة مفادُها «أنّ تدخّل الدولة في الاقتصاد جيّد وضروريّ، وأنّ علينا أن نساعد المصارفَ لأنها عنصرٌ حيويّ في عمل الرأسماليّة وإلاّ هلك الجميعُ من الجوع.» والحقّ أنّ ذلك هو أشبهُ بالانقلاب الذي تدبّره الطبقةُ الرأسماليّةُ عبر تصويب مسدّسٍ إلى رؤوسنا وتهديدنا بالقول: «إنْ لم تنقذونا فسنُغْرق الاقتصادَ العالميّ برمّته!». وللأسف فإنّ هذا تهديدٌ حقيقيّ، وأعتقد أنّ كثيرين يشاركونني هذه القناعة. ولا شكّ في أنّ السلطة السياسيّة تعمل مرارًا وتكرارًا على التأكيد أنّ مسألة انهيار النظام الرأسماليّ احتمالٌ واقعيّ. وهذا الكلام صحيح إلى حدّ ما كما قلتُ، وهذا بالضبط هو الوضعُ الحرج الذي يجد اليسارُ نفسَه فيه: إنه ضرورة مواجهة هذه الأزمة وإيجاد حلٍّ بديلٍ من تدعيم القوة الطبقيّة.

**إننا، بإنقاذنا المصارف والشركات الضخمة، إنّما ننقذ القائمين عليها، أي الطبقة الرأسماليّة.**

*** ما هي الأجندة غيرُ الرأسماليّة التي يمكن أن يتبنّاها اليسارُ لتصحيح الأوضاع الاقتصاديّة؟**

ـ وجهة نظري أنّ علينا ألاّ نسعى إلى إنقاذ نظامٍ فاشل. وهذه هي مشكلة الاشتراكيّة في كثير من الأحيان: تفشل مؤسّسة معيّنة فشلاً ذريعًا فتؤمّمها الدولةُ، وبعد بضع سنين يتمّ اتهامُ الدولة بالتقصير لأنها أنقذتْ ما لا يستحقّ الإنقاذَ! لذلك لا نريد معالجة النظام بهذه الطريقة، بل نحتاج إلى إنشاء مؤسّساتٍ تتجاوز البنيةَ الرأسماليّةَ للنظام. فمثلاً نحتاج إلى آلياتٍ جديدةٍ للإقراض، وآليّاتٍ جديدةٍ لإيصال الموارد المطلوبة إلى الناس من أجل إعادة الإنتاج، وإلى مؤسّسات تقوم على تقديم السكن وبناء المدن بأسلوبٍ يضع في الاعتبار احتياجاتِ الناس لا رأس المال، وإلى مؤسّسات جديدة بحيث نجعل المصارفَ غيرَ ذات أهميّة ونتركها تتمرّغ في فشلها. أعتقد أنّ هذا أهمّ بكثير من ترديد أقاويل مثل أنّ هذه المصارف والشركات «أضخمُ من أن نَسْمح لها بالانهيار وأنّ علينا أن نؤمّمها

وندعمها من أجل أن نتجاوز الأزمة.» ما يجب ألاّ أن نغفل عنه هو أننا، بإنقاذنا المصارفَ والشركاتِ الضخمةَ، إنما ننقذ القائمين عليها، أيْ ننقذ الطبقة الرأسماليّة، في حين أنه من الأجدى أن نفكّر في وسائل **لتجاوز** سلطة الرأسماليين الطبقيّة، لا بل توزيع هذه السلطة على الشعب بأكمله.

*** في كتابك تاريخ مختصر للنيوليبراليّة تستخدمَ مصطلحَ «التراكم بالتجريد (أو الحرمان)» (accumulation by dispossession). ما معنى هذا المصطلح؟ وكيف يمكن ربطُه بالإيديولوجيا النيوليبراليّة، وبالرأسماليّة بشكل عامّ؟**

ـ أحد الأمور التي تَحْدث عند الدخول في عالم الإقراض هو أنّ الناس سرعان ما يراكمون الديونَ، ويجدون فجأةً أنّ نسبة الفائدة ارتفعتْ، فيشْهرون إفلاسَهم ويُضطرّون إلى بيع الأصول، فتنخفض قيمة هذه الأخيرة. وهذا ما يحدث الآن في سوق العقار في الولايات المتحدة: فالناس يجدون أنفسَهم في ضائقةٍ ماديّة، فيضطرّون إلى بيع منازلهم، فتنخفض قيمةُ العقار، وبالتالي تنخفض أصولُ مزيدٍ من الدائنين، فتضيق أحوالُ هؤلاء الماديّة ويضطرّون إلى بيع منازلهم هم أيضًا. ومن ثم نَشْهد تراجعًا كبيرًا في قيمة الأصول التي يملكها كثيرٌ من الناس، وعادةً ما يكون هؤلاء هم أضعفَ الفئات في المجتمع ـ وهذا يعني في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، الأقلّيّات العرقيّة والأميركانَ من أصل أفريقيّ والمكسيكيين والمهاجرين بشكل عامّ. كثير منهم اعتقدوا أنهم يمْلكون منازلَهم، في حين أنهم الآن لا يمْلكون شيئًا.

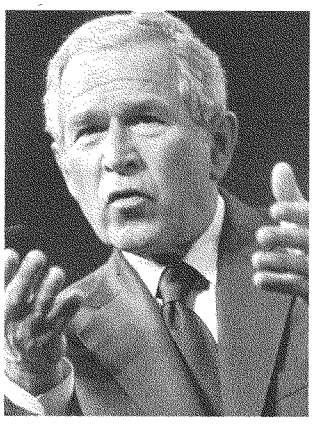

بوش الابن كان ميّالاً إلى مصالح شركات الطاقة والنفط.

في العام ٢٠٠٨ أُعلن في وول ستريت عن معدّل العلاوات التي مُنحتِ الرؤساءَ التنفيذيّين لكبرى الشركات، وقد وصلتْ إلى ٣٨ بليون دولار! في هذه الأثناء كان ما يقارب مليونيْ أسرة قد فقدتْ منازلها. وحين تجْمع هذين الحدثين تجدهما أشبهَ بمصادرة ممتلكات الفقراء ومنحِها للأغنياء. وهذا ما أسمّيه «التراكمَ بالتجريد (أو الحرمان).»

هذه الظاهرة ليست محصورةً في سوق العقار بل تَشْمل أيضًا صناديقَ الضمان الاجتماعيّ التي تمّ الاستحواذُ عليها، بحيث فقدتْ قيمتَها بسبب تسخيرها لأغراض المضاربة على يد الطبقة الرأسماليّة. ونظامُ الإقراض الأميركيّ مثلاً كان محوريّاً في الولايات المتحدة في عمليّة القضاء على المزارع العائليّة: فالمزارع الأميركيّ التقليديّ الذي يعمل في مزرعته الخاصّة يجد نفسَه عادةً في ضائقة ماديّة، أقلُّه بسبب فساد المحاصيل، فيُضطرّ إلى الاقتراض، ولاحقًا إلى رهن أرضه، فتنقضُّ الشركاتُ الزراعيّةُ الكبرى عليها لشرائها بأبخس الأثمان. والآن يمكن القولُ إنّ هذه الشركات تسيطر على القطاع الزراعيّ في الولايات المتحدة لأنّ العائلات الزراعيّة التقليديّة جُرّدتْ بشكل منظّم، وعلى مرّ أربعين عامًا، من ممتلكاتها. ذلك هو ما أسمّيه «اقتصادات التجريد،» وهي ذاتُ حضورٍ كبيرٍ في تاريخ الرأسماليّة، وتستمرّ إلى هذا اليوم بشتّى الصور؛ بل إنّ الناس لا يجرَّدون من ممتلكاتهم فحسب، بل من الظروف البيئيّة الصحّيّة نفسِها ومن غيرِها من الأمور.

*** ما هي وظيفةُ الدولة في النظام الرأسماليّ اليوم؟ وكيف تَودّ لها أن تعمل؟**

ـ دور الدولة في تحوّل. لدينا نزوعٌ إلى الاعتقاد بأنّ الدولة شيء ثابت، لكنّ الواقع هو أنّ سلطة الدولة قد شهدتْ تحوّلاتٍ عميقةً على مرّ الزمن. وهذا يعني أنّ هناك مشاكلَ، وكذلك فرصًا كثيرة، تأتي مع عملية تثوير طبيعة سلطة الدولة. من الواضح أنّ ثورةً قد حصلتْ في طريقة تنظيم الدولة منذ السبعينيّات وصاعدًا. ففي الولايات المتحدة، وفي غيرها من الأنظمة الرأسماليّة المتقدّمة، باتت الدولة ملتزمةً بدعم القطاع الماليّ في مواجهة الشعب كلّما دعت الضرورة، فأصبحتْ بذلك جزءًا من قوّة القطاع الماليّ بدلاً من أن تكون كيانًا لحماية مصالح العامّة. من وجهة نظري فإنّ على الدولة واجبَ حماية مصالح الناس إلى أقصى درجةٍ ممكنة، وهذا يعني ضرورةَ التصادم في كثير من الأحيان مع مصالح الشركات العملاقة التي ستستَخدم أموالَها وسلطتَها ووسائلَ ضغطها لمحاربة أيّ دولة تقف في مواجهتها. ولقد مالت القوى التقدميّة دائمًا نحو تسنّم سلطة الدولة، لكنّ القوى الرأسماليّة تنجح غالبًا في إحباط هذا المسار لنعود جميعًا إلى المربّع الأول.

إنني لا أجد أيّ وسيلة لتغيير هذا الوضع على مستوى الدولة، بل إنّ التغيير سيأتي من ديناميكيّة العلاقات الطبقيّة. لقد اختلّ التوازنُ بين رأس المال والعمل، لدرجة أنّ رأس المال تمكّن ـ وبكلّ حريّة ـ

من السيطرة على كيان الدولة وتسخيرها كما يشاء. وأعتقد أنه من مدعاة التهكّم أن يكتب ماركس وأنجلز منذ سنوات كثيرة عن الدولة فيشبّهاها بـ «اللجنة التنفيذيّة للطبقة الرأسماليّة.» وعلى الرغم من أنّي لا أعتقد أنّ هذا التوصيف كان دقيقًا آنذاك، فأني أراه صالحًا اليوم لوصف الأوضاع في الولايات المتّحدة. بل إني لا أرى وسيلةً أخرى لشرح وظيفة الدولة اليوم إلاّ بوصفها «اللجنةَ التنفيذيّة للطبقة الرأسماليّة» ( ...executive committee of the capitalist class)، وذلك طبعًا مع الاعتراف بتباين المصالح بين مختلف مكوّنات الطبقة الرأسماليّة: فعلى سبيل المثال كان بوش الابنُ ميّالاً إلى مصالح شركات الطاقة والنفط، بينما كان كلينتون أكثر ميلاً إلى القطاع الماليّ في وول ستريت.

هناك، إذنْ، تبادلٌ في المواقع بين مختلف التوجّهات داخل الطبقة الرأسماليّة، وذلك يؤثّر في وظيفة الدولة. وأنا أرى أنّ الدولة موقعٌ تتنازعه القوى الطبقيّة. وما آملُه هو أن تتمكّن الطبقاتُ التقدميّة من انتزاع المزيد من السلطات في الدولة، على عكس ما كان سائدًا خلال السنوات الثلاثين الماضية. لكنْ، للأسف، هناك نزعة لدى كثير من القوى اليساريّة في العالم اليوم إلى التخلّي عن المطالبة بسلطة الدولة، وإلى الاعتقاد بأنّ هذه السلطة لم تعد مهمّة في العمل السياسيّ! وهذه رؤية تختصرها معادلةُ «العمل المدنيّ في مواجهة الدولة،» (civil society activism as opposed to the State)، وهي في رأيي رؤية خاطئة جدّاً، وأؤمن أنّ من المهمّ محاولةَ السيطرة على سلطة الدولة. لكنْ، علينا أن نتذكّر دائمًا أنّ السيطرة على سلطة الدولة من دون التحكّم بأشياءَ أخرى كثيرةٍ لن يؤدّي إلى التحوّل الثوريّ الذي نودّ أن نراه.

**وصفُ ماركس للدولة بأنّها «اللجنة التنفيذيّة للطبقة الرأسماليّة» ما زال صالحاً لوصف الأوضاع الأميركيّة.**

*** كتابك المعنون، الإمبرياليّة الجديدة، يناقش النزعةَ التوسعيّةَ الأميركيّة ومرحلة الاستعداد لحرب العراق. لكنْ ما الجديد في موضوع الإمبرياليّة هذا؟**

ـ أعتقد أنّ جزءًا مما أردتُ التعبيرَ عنه في هذا الكتاب يتعلّق باقتصاد التجريد أو الحرمان (economy of dispossession)، وبما يحدث عالميّاً من عمليّات نهبٍ لثروات الشعوب. وعبر الحديث عن الإمبرياليّة أردتُ الإشارة إلى أنّ أمرًا كنّا نعتقد أنه قد حدث في حقبةٍ تاريخيّة انقضتْ من تاريخ الرأسماليّة ما يزال، في الواقع، قائمًا حتى اليوم. وأردتُ الإشارة أيضًا إلى أنّ صورة الإمبرياليّة اليوم تتمحور أساسًا حول فكرة الحرمان أو التجريد (dispossesion)، وأنّ استمرار الإمبرياليّة إلى اليوم قد أنتج حركاتٍ مثل الزاپاتيستا في المكسيك، التي ـ وإن اعتبرتْ نفسَها حركةً للسكّان الأصليين ـ تظلّ في الواقع معارضةً جدّاً لعمليّات التجريد التي يعانيها هؤلاء السكّان: ذلك أنّ ما يغضبهم هو تجريدُهم من الأرض وحقوق الريّ والمياه والمعادن الطبيعيّة والغابات وغيرها. لذلك فإني أردتُ، عبر **الإمبرياليّة الجديدة**، أن أشدّد على أنّ فكرة الإمبرياليّة لا تتعلّق فقط بالتوسّع الاقتصاديّ نحو أسواقٍ جديدةٍ عبر الغزو العسكريّ وما إلى ذلك، بل تتعلّق أيضًا بالتوسّع الاقتصاديّ من طريق عمليّات التجريد المنظّم التي تُفرض على الدول الضعيفة، عبر مؤسّسات مثل صندوق النقد الدولي وبرنامج التعديل الهيكليّ الذي ترعاه. لقد أردتُ التشديد، إذنْ، على أنّ الإمبرياليّة في الثلاثين أو الأربعين سنة الماضية قد اتّخذتْ خصائصَ جديدةً يجب استيعابُها، بدلاً من الخصائص التي ناقشها على سبيل المثال لينين في كتاباته عن الإمبرياليّة.

*** ما موقع حرب العراق من تحليلك في كتابك** الإمبرياليّة الجديدة؟ **وما هي الدروس المستفادة من طريقة تسويق الحرب للشعب الأميركيّ؟**

ـ الشعب الأميركيّ جاهلٌ جدّاً حين يتعلّق الأمرُ بالجغرافيا، وهذه حقيقة تاريخيّة مثيرة: إنهم لا يعرفون أين تقع الأشياء! فحين ألقى الرئيس بوش خطابَه حول محور الشرّ، ذاكرًا العراقَ وإيرانَ وكوريا الشماليّة، لا أعتقد أنّ غالبيّةَ الناس كانت تعرف أين تقع هذه الدول؛ كلُّ ما كانت تعرفه هو أنّها دولٌ شرّيرة، وأنه يجب محاربة الشرّ أينما كان (وكان ريغان قد وصف الاتحاد السوڤييتيّ بـ«إمبراطوريّة الشر»).

هناك شعور بأنّ الولايات المتّحدة تواجه الشرّ في موقع معيّن يحدّده القادةُ السياسيّون. وهناك شعورٌ آخر بأنّ للولايات المتّحدة الحقَّ في منابع النفط حول العالم. وأعتقد أنّ ذلك يكاد يكون

شعورًا لدى عامّة الشعب بأنّ مصادرَ النفط هي ملْكُنا نحن الأميركان، وأنه حين يأتي شخصٌ مثل صدّام حسين أو الثورة الإيرانيّة ويستحوذان على هذه الثروة فإنّ ذلك لا يعجبنا، ويتبلور إذّاك ما يُشْبه الحركاتِ الجوفيّةَ التي تستبطن معانيَ مثل «أنّ علينا أن نستعيد ما هو مِن حقّنا الشرعيّ» (أيْ منابع النفط في الشرق الأوسط). لا أحد بالطبع يصرّح بذلك علنًا، لكنّ الوضع أشبهُ بتعاملات «تجري تحت الطاولة،» وهو الأمر الشائع في الولايات المتحدة، والساحةُ السياسيّةُ هنا تشجّع ذلك.

والمعروف أنّ الولايات المتحدة أرادت غزوَ العراق دومًا، لكنّ الإرادة السياسيّة لم تكن متوافرة بسبب غياب حدثٍ ضخم بحجم بيرل هاربر يمْكن أن يبرّرَ العمليّة. لاحقًا، وقَعتْ أحداثُ الحادي عشر من سبتمبر، فقورنتْ فَورًا بما حدث في بيرل هاربر، وهو ما مَنح الحكومةَ «الشرعيّةَ» المطلوبةَ لتنفيذ ما أرادت القيامَ به منذ خمسة عشر عامًا. وأعتقد أنّ من المهمّ الانتباهَ إلى حقيقة أنّ تغيير النظام في العراق كان سياسةً أميركيّةً رسميّةً لدى إدارة كلينتون ولدى بوش أيضًا، لكنّ الفرصة الحقيقيّة لم تسنحْ للقيام بذلك عسكريّاً إلاّ في ظلّ إدارة بوش.

*** يبدو أنّ هناك أجندةً مشتركةً بين جميع الإدارات الأميركيّة منذ الحرب العالميّة الثانية، وهي تتعلّق بترويج نموذج الديمقراطيّة الليبراليّة وعلاقتها العضويّة بالنظام الرأسماليّ بوصفهما النموذجَ الأمثلَ للتنظيم السياسيّ والاجتماعيّ للعالم أجمع. فما تعليقُكَ على ذلك؟**

ـ الديمقراطيّة الأميركيّة أضحوكة كبيرة، وقد قال مارك توين[1] مرّةً: «الكونجرس هو أفضلُ ما يمكن أن يشتريه المالُ» (The Congress is the best that money can buy)! ما يوجد لدينا في الولايات المتحدة ليس ديمقراطيّةً حقيقيّةً بل ديمقراطيّةُ المال. ما نشْهده هنا في مدينة نيويورك، مثلاً، هو أنّ آخرَ دورتين انتخابيّتين لمنصب عمدة المدينة قد تمّ شراؤهما من قِبل العمدة الحاليّ بلومبيرغ عبر كميّاتٍ ضخمةٍ من الإعلانات المطبوعة والمتلفزة لضمان نجاحه في صناديق الاقتراع. من شبه المستحيل أن تصبح عضوًا في مجلس الشيوخ الأميركيّ اليوم ما لم تكن في الأصل مليونيرًا؛ فالمجلس نادي المليونيرات. والكونجرس في الحقيقة يتمّ التحكّمُ به من قِبل ما أسمّيه «حزب وول ستريت.» الحزبان الجمهوريّ والديمقراطيّ كلاهما يعتمد بشكل كبير على التبرّعات الماديّة من وول ستريت. وأشدّد على هذه النقطة لأنّ الولايات المتّحدة لا تفتأ تردّد أنها تودّ تصديرَ الديمقراطيّة إلى العالم، بينما هي نفسُها لا تَمْلك ديمقراطيّةً حقيقيّةً بل «ديمقراطيّة» المال والقوة والسلطة الطبقيّة.

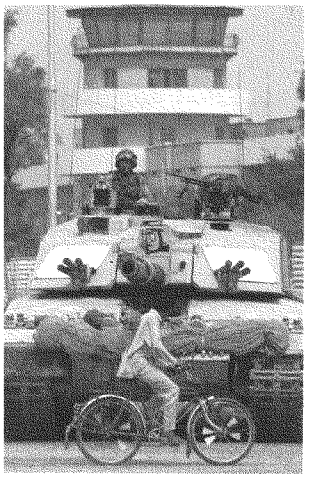

تغيير النظام في العراق كان سياسة أميركيّة رسميّة لدى كلينتون وبوش، لكنّ الفرصة الحقيقيّة لم تسنح إلاّ في إدارة بوش.

في الوقت ذاته أتفهّم أنّ هناك كثيرًا من الأمور التي تُعْجب الناسَ في الديمقراطيّة الأميركيّة، مثل حريّة التعبير. ومن المفترض أن تكون لدينا حريّةُ تعبير في هذا البلد، ونحن فعلاً نتمتّع بذلك. لكنّ المشكلة هي، ببساطة، أنني أنا، مثلاً، لا يمْكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن أجد لي موقعًا في أيٍّ من وسائل الإعلام الكبرى! مؤخّرًا بات الوضعُ أفضل ربّما لأنّ الناس بدأتْ تشتبه في أنّ ماركس كان لديه فعلاً ما يضيفه في ظلّ الأزمة الحاليّة. لكني لا أزال غيرَ قادر على النشر في أيٍّ من المجلات الأميركيّة الكبرى. فعلى الرغم من كفالة حريّة التعبير وقدرتي على نشر ما أريد على الإنترنت، إلاّ أنه لا مجالَ للتواصل مع الجمهور الأوسع من الناس عبر وسائل الإعلام لأنّها إلى حدّ كبير خاضعةٌ لهيمنة المال والسلطة.

ما أودّ قولَه هو أنّ الولايات المتّحدة ترغب في تصدير السلطة الطبقيّة، وأنها تَستخدم كلماتٍ مثل «الديمقراطيّة» للتعتيم على ذلك، تمامًا مثلما استُخدم خطابُ «الحريّات الشخصيّة» و«النيوليبراليّة» لتغطية مشروع تدعيم السلطة الطبقيّة. يجب إذنْ أن لا نهتمّ لتلك الكلمات لأننا نعْلم حقيقةَ ما يصدّرونه، وهو ليس من الديمقراطيّة في شيء. لستُ خبيرًا بمنطقة الشرق الأوسط، لكني أتصوّر أنّ أيّ مشروع للديمقراطيّة العلمانيّة يجب أن يَنْبع من القاع إلى القمّة. ويجب ألاّ نعير أيّ انتباهٍ للرسائل الأميركيّة التي مفادُها أنه «إنْ أردتم الديمقراطيّة فيجب أن تصبحوا مثلنا»! ما يجب أن يستفيدَه الناسُ من ذلك هو العكس، وهو: إذا أردتم أن تحقّقوا الديمقراطيّة فلا تقلّدوا الولاياتِ

---

١ ـ مارك توين (١٨٣٥ ـ ١٩١٠): من أشهر الأدباء والروائيين الأميركيّين، وكان ناشطًا اجتماعيّاً تقدّميّاً معاديًا للتوسّع الإمبرياليّ (م. ن)

المتحدة، وإذا كان الخيارُ هو ما بين أن تكون غير ديمقراطيّ أو أن تصبحَ مثلَ الولايات المتحدة فذلك للأسف خيارٌ خاطئ. هناك نوعٌ من الديمقراطيّة يختلف جذريّاً عمّا هو موجود في الولايات المتحدة، وأتمنّى أن أراه في الشرق الأوسط أو أميركا اللاتينيّة. أطلبُ، إذنْ، إلى الجميع ألاّ يقبلوا الديمقراطيّة الأميركيّة؛ إنها ليست منحة، بل هي، ببساطة، قضيّةُ مصالح طبقيّة.

*** مضى أكثر من ٣٥ عامًا وأنت تدرّس كتاب** رأس المال **لماركس. كيف تعرّفتَ إلى الكتاب أوّلَ مرة، وكيف بدأتَ تدريسه؟**

ـ كان ذلك بالمصادفة. لم أكن قد قرأتُ الكتاب، فخطر لي أن اجتمع ببعض طلبة الدراسات العليا أثناء عملي في جامعة جونز هوپكنز، وشرعنا في قراءة النصّ كمجموعة، وشعرتُ حينها بأنه مثير جدّاً. وبصراحة فإني لم أستوعب الكتابَ عندما قرأتُه أول مرّة عام ١٩٧١ (يضحك)، لذلك قرّرتُ قراءتَه ثانيةً وثالثةً، وفي كلّ مرّة كنتُ أفهمه بشكلٍ أفضل. بعد ذلك بدأتُ بتدريس النصّ، وشعرتُ بأنني كنتُ أيضًا أطوّر فهمي له. ومن حولي كان هناك العديدُ من الأشخاص الذين أرادوا قراءته منذ زمن، لكنهم وَجدوا ذلك مستحيلاً. لذلك استمررتُ في تدريسه، وأصبح طقسًا سنويّاً لديّ أن أدرّسه، واستمتعتُ بذلك كثيرًا ولا أزال. ثم تمّ تحميلُ محاضراتي على شبكة الإنترنت،[1] فأصبح بإمكان الجميع الاستفادةُ منها مجّانًا. ويبدو أنّ كثيرين قد استفادوا من هذه الفرصة، وهو الأمر الذي يبعث فيّ شعورًا عميقًا بالرضى والسعادة: فكثيرًا ما أتلقّى رسائلَ إلكترونيّةً يكتب أصحابُها أنهم «تمكّنوا أخيرًا من قراءة هذا الكتاب» وأنهم لطالما أرادوا «قراءته ولكنهم لم يستطيعوا ذلك إلاّ الآن!»

■

أطلبُ إلى الجميع ألاّ يَقبلوا الديمقراطيّةَ الأميركيّة؛ إنها ليست منحةً، بل هي، ببساطة، قضيّةُ مصالح طبقيّة.

■

*** كيف كانت تجربةُ تدريس الكتاب عبر الجامعات الأميركيّة؟**

ـ في البداية تزامنتْ فترةُ تدريسي للكتاب مع حركةٍ راديكاليّةٍ مؤثّرة خلال السبعينيّات، فكان هناك إقبالٌ كبيرٌ على المحاضرات، وأحيانًا كنتُ أُضطرّ إلى تدريس المقرّر ذاته مرتين وثلاثًا بسبب الطلب الكبير. لكنْ مع اكتساح موجة النيوليبراليّة لكلّ ما حولنا خلال الثمانينيّات، تَراجَعَ الطلبُ، ليصبح المقرّرُ أشبهَ ما يكون بسلسلة محاضراتٍ مثيرةٍ للفضول بدلاً من أن تحمل معانيَ سياسيّةً حقيقيّة. وازداد الوضعُ سوءًا بعد انهيار الإمبراطوريّة السوفييتيّة حينما بدأ كثيرون بإثارة ملاحظاتٍ من قبيل أنّ «ماركس قد مات فلماذا لا تزال تدرّس هذه الأشياء؟». لكنني استمررتُ في تدريس الكتاب، وعادةً مع مجموعةٍ صغيرةٍ فقط من الطلبة. وخلال التسعينيّات بدأتُ ألاحظ أنّ معدّل الاهتمام بالمقرّر قد ازداد، خصوصًا في صفوف الشباب الذين لم يتعرّفوا إلى ماركس من قبل ولديهم اهتماماتٌ سياسيّة، فزاد الإقبالُ عليه مرّةً أخرى. ولأنّ المحاضرات التي ألقيها لا توجد في كثيرٍ من المؤسّسات التعليميّة، فقد صار الإقبالُ شديدًا عليها حين انتقلتُ إلى نيويورك، ومن كافّة أصقاع المدينة. والآن، طبعًا، بات الجميعُ في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة يردّد فجأة: «يا إلهي! ربما كانت لدى ماركس إضافةٌ مهمّةٌ رغم كلّ شيء!» (يضحك). وأصبح الوضعُ أشبهَ ما يكون بفورة السبعينيّات. أما الآن فسنرى إنْ كان المقرّر سيستمرّ ويزداد الإقبالُ عليه، أمْ أنّ الإقبال سيذوي في حال معالجة الأزمة بفعّاليّة.

*** ما هي أهمّ القضايا التي تثيرك في الكتاب وتجعلكَ تواصلُ تدريسَه حتى اليوم؟**

ـ الكتاب يناقش العلاقات الطبقيّة، ودورَها في عمليّة الإنتاج، وتأثيرَ ذلك في البشر. ويجب أن أُقرّ بأنني لم أكن لأواصل تدريسَ الكتاب لو لم يكن أصلاً محفّزًا للقراءة؛ أعني أنّها متعةٌ حقيقيّةٌ أن تقرأ الكتابَ وتكتشفَ فيه أشياءَ جديدة. لم أشعرْ أبدًا بما يشعر به عادةً الأساتذةُ الذين يعيدون تدريسَ المقرّر ذاتَه لأكثر من ٣٥ سنة فيندفعون إلى التساؤل: «يا إلهي! أعليَّ أن أدرّسَ ذلك مرة أخرى؟!». بدلاً من ذلك، أجدني أسائلُ نفسي عمّا سأكتشفه من تدريس الكتاب من جديد. إنّ النصّ

---

١ ـ يمكن الاطّلاعُ على سلسلة محاضرات **رأس المال** كاملةً، إضافةً إلى أعمال أخرى للبروفيسور هارڤي، على موقعه الإلكترونيّ الخاصّ: www.davidharvey.org

غنيّ، ومعقّد، وفيه كلُّ أنواع الأطروحات والمعاني. ولذلك أتعامل معه دائمًا وكأنه عالمٌ من الغرائب التي تنتظر مَنْ يكشف عنها. ومن هنا فإني شخصيّاً أعتبر أنّ تدريس هذا الكتاب هو من أكثر الأمور إثارةً في حياتي. كما أنني أتلقّى العديدَ من ردود الأفعال من طلبتي الذين يأتون من خلفيّاتٍ مختلفة، وفي لحظاتٍ تاريخيّة متباينة، فيتمّ في كلّ مرّة التركيزُ على جانب مختلف من الكتاب، فيثيرون هم أسئلةً، وأكتشف أني لم أفكّر كثيرًا في هذه النقطة أو تلك. هناك، إذن، نوع من الديناميكيّة التعليميّة بيني وبين طلبتي، محورُها هذا الكتاب.

*** ماذا بشأن المجلّدين الثاني والثالث من** رأس المال؟

ـ المجلّدان الآخران أدرّسهما عادةً في مقرّرٍ منفصل يتعلّق بالاقتصاد السياسيّ. وهما يختلفان عن المجلّد الأول في أنّ هذا الأخير نصٌّ مكتمل، بينما المجلّد الثاني عبارةٌ عن تجميعٍ لنصوص مختلفةٍ كتبها ماركس في فتراتٍ زمنيّةٍ متفاوتةٍ حول مواضيع متباينة. لكنني في الواقع أُحبّ المجلّد الثاني كثيرًا، وبمعنى من المعاني أعتبره المفضّلَ لديّ على الرغم من أنّ طريقة كتابته وتقديم الأفكار فيه متعِبَةٌ جدّاً. من الصعب تدريسُ المجلد الثاني والثالث من **رأس المال**، لذلك أستعين عادةً بكتابي الذي ألّفتُه، وهو بعنوان **حدود رأس المال**، لمساعدتي في شرح المجلّدين للطلبة.

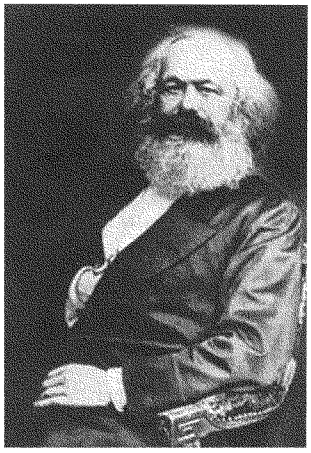

أدرّس ماركس منذ أكثر من ٣٥ سنة، وما أزال أستمتع بذلك كثيرًا!

*** ما الذي تعنيه دراسةُ الجغرافيا؟ وما معنى أن تَستخدم الماركسيّةَ أداةً في ذلك؟**

ـ دراسةُ الجغرافيا تتعلّق بمسار الحياة اليوميّة من حيث علاقتُها بالفضاءات المحيطة والأمكنة والعوامل المؤثّرة في هذه الحياة. وبالنسبة إليّ فإنّ دراسة الجغرافيا هي عبارةٌ عن البحث في كيفيّة تحوّل الطبيعة تبعًا لاحتياجات رأس المال من أجل أن ينموَ هذا الأخيرُ ويتطوّر؛ لكنّ الصيرورة التوسّعيّة لرأس المال تجعل الطبيعةَ بعد حين غيرَ ذاتِ أهميّة، وتَفْرض عليها ضرورةَ التغيير والتحوّل تبعًا لذلك. فلو نظرنا إلى الطبيعة المحيطة بالرأسماليّة أثناء حقبة السكك الحديديّة مثلاً، فسنجدها مختلفةً عن تلك التي تكوّنتْ بعد اكتشاف السيّارات. هناك، إذنْ، ثوراتٌ دائمةٌ تحدث في الطبيعة من حولنا بحيث تتغيّر الجغرافيا وفقًا لمنطق التراكم الرأسماليّ.

هذا البعد الجغرافيّ مهمّ جدّاً في دراسة الرأسماليّة، ولا أفهم لماذا لا يتمّ الانتباهُ إليه في كثير من الأوساط الماركسيّة. نحن اليوم نتحدّث عن قضايا كـ «العولمة» التي تمثّل لباحثٍ جغرافيّ مثلي شبكةً من العلاقات المكانيّة وتطوّرها، وأسئلةً متعلّقةً بمكان الإنتاج ووسائل الإنتاج وما إلى ذلك، بحيث يمْكن أن تفتحَ لنا دراسةُ الجغرافيا آفاقًا جديدةً في فهم الماركسيّة، مثلما أنّ الماركسيّة تضيء لنا مساحاتٍ عدّةً في دراسة الجغرافيا.

أنا سعيدٌ بالعمل الذي أقوم به، على الرغم من أني أَعْلم أنّ كثيرًا من الماركسيين لا يرَوْن مجالَ عملي هذا طبيعيّاً، مثلما أنّ زملائي في حقل الجغرافيا يرَوْن لجوئي إلى الماركسية أمرًا شنيعًا (يضحك).

*** ما هو حالُ النظريّة الماركسيّة اليوم؟ وكيف سيكون مستقبلُها ومستقبلُ العاملين فيها؟**

ـ أحدُ أهمّ الأمور التي يجب أن نستوعبَها بشأن أعمال ماركس هي أنّها منفتحة جدّاً وقابلة للتأويل. ولقد قال، هو وأنجلز نفساهما في تقديمهما لـ **البيان الشيوعيّ** بعد سنوات من نشره، إنّه يمثّل وثيقةً تاريخيّةً تتناسب واحتياجاتِ ذلك العصر. لذلك فإنّ الماركسيين اليومَ بحاجة إلى إعادة تحليل الأوضاع المحيطة، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع القائم. فالمسألة بالنسبة إليّ ليست أن نحاول قراءة الواقع باستخدام المنظور الذي كرّسه ماركس، بل هي أشبهُ بـ [إقامة] الديناميكيّة بين الظروف الحاليّة واتجاهاتِ سيرها من جهة، وتطوّر النظريّة الماركسيّة من جهةٍ أخرى. بمعنًى آخر، لا يمْكن أن تقبع النظريّةُ في مكانها بينما العالمُ يتطوّر من حولها. والواقع أنّ ماركس كان واضحًا في هذا الشأن حين قال إنّ النظريّات البورجوازيّة كانت في وقتٍ من الأوقات هي الأنسب، وإنّ هذا الزمن قد انقضى الآن. المنطق ذاتُه ينطبق على النظريّة الماركسيّة في رأس المال، ولكنْ ليس بمعنى أنها لم تعد ذاتَ جدوى اليوم، بل بمعنى أنّه يجب أن نأخذ الواقعَ في عين الاعتبار حين الرجوع إلى الأسس النظريّة للماركسيّة.

يجب أن نسلّط الضوءَ على جوانب النظريّة التي قد تحتاج إلى المراجعة، أو إعادة تفسيرها وفهمها في إطار التطوّرات الآنيّة من حولنا، بحيث يظلّ هدفُ النظريّة الماركسيّة (أيْ تفسيرُ العالم من حولنا بأسلوب عميق) باقيًا. وأعتقد أنّ ماركس كان ملتزمًا بهذه العمليّة، وأرى أنّ على كلّ ماركسيّ أن يلتزم بذلك أيضًا.

*** مَنْ هي اليوم القوى التي تتصدّر مسيرةَ التغيير السياسيّ ومواجهة الرأسماليّة في العالم؟**

ـ هذا سؤال صعب لأنكَ تفترض بأنّي عليمٌ بكلّ ما يجري حول العالم؛ وذلك طبعًا غيرُ دقيق (يضحك). ولكني أحاول دائمًا أن أتابع التطوّرات حول العالم. وأودّ أن أنوّه بأني لا أحبّ ما أسمّيه «النزعة السياحيّة لدى التيّار اليساريّ» (left wing tourism)؛ وهذا ما يَحْدث مثلاً حينما يقوم الزاپاتيستا بالثورة، فتنهمر الوفودُ على شياپاس مردّدةً هتافاتٍ مثلَ: «نحن جميعا معكم!»، أو حين انفجرتْ ثورةُ البرتغال عام ١٩٧٥ فتهافتت الجموعُ على لشبونة للتأييد والتهنئة. أفضّل أن لا ننجرّ وراء مثل هذه الممارسات، وألاّ نؤْمنَ لوهلةٍ بأنّ الحلّ موجود لدى مجموعة معيّنة من الناشطين دون غيرهم من الناس. من الواضح طبعًا أنّ هناك كثيرًا من الأحداث المهمّة التي تجري الآن في أميركا اللاتينيّة، لكني لا أعتقد أنّه يمكن أن نصفَ أحدَ الأنظمة بأنه يمثّل «الحلّ الاشتراكيّ الأمثل.» ومع ذلك فإنّ الساحة هناك جديرةٌ بالمتابعة. كما أنّ هناك تطوّراتٍ مهمّةً تجري مع المجموعات الماويّة في الهند، وطبعًا مع الحكومة الماويّة في النيپال. أما الصين في المقابل فتمثّل لغزًا كبيرًا بالنسبة إليّ، ولكنْ يبدو ـ ممّا يتردّد على مسامعي ـ أنّ هناك قدْرًا كبيرًا من الحراك يجري في أوساط الطبقة العمّالية الصاعدة، ولقد كانت هذه الطبقة تاريخيّاً هي الأصعبَ مراسًا ومقاومةً للسلطة.

**أرى الكثيرَ من الغضب تجاه النيوليبراليّة قبل إفلاسها، لدرجة أنّها اليوم تجد شرعيّتها في خطرٍ جدّيّ.**

أما في الولايات المتّحدة وأوروبا الغربيّة، فلا أرى باعثًا على التفاؤل؛ ولئن كان ثمّة من تغيّرٍ فهو لصالح التيّارات اليمينيّة. وأحد أسباب ذلك هو الإفلاسُ السياسيّ الذي يعانيه اليسار. حقّاً، هناك محاولاتٌ جديدةٌ لتشكيل أحزابٍ معارضةٍ للرأسماليّة في ألمانيا وفرنسا، ولكنّ الصورة تظلّ غيرَ واضحة. وهنا، في الولايات المتّحدة، لا تزال الاتّحادات العمّاليّة ضعيفةً وغير مسيّسة بالمعنى الصحيح؛ غير أنّ هناك عدّة حركات سياسيّة واجتماعيّة صاعدة بدأتْ تجتذب اهتمام العديدين وتزداد في التأثير.

المسألة معقّدة. ولا أعتقد أنّ بإمكاني الإشارةَ إلى مدن معيّنة مثل كاراكاس أو پورتو أليجري أو بولتيمور، ولا التنبّؤ بأنّ الثورة القادمة ستكون في إحداها. إلا أنّي أرى أنّ هناك الكثيرَ من الغضب في العالم تجاه النيوليبراليّة قبل إفلاسها، لدرجة أنّ الرأسماليّة اليوم تجد شرعيّتها في خطرٍ جدّيّ. وأعتقد أنّ السنواتِ الخمسَ القادمة ستَحْمل في طيّاتها الكثيرَ من الحركات التي ستضع نصب أعينها التخلّصَ من الرأسماليّة.

*** ما هي مهمّةُ الطلبة والمثقّفين اليوم؟ وما هي العلاقة التي يجب أن تربطهم بحركات التغيير السياسيّ؟**

ـ لا يمكن أن نتوقّع إعانةً مجّانيّةً من أحد. على المستوى الشخصيّ، بل على المستوى الأكاديميّ أيضًا، نعيش في صراعٍ دائم من أجل الحفاظ على مساحاتٍ مفتوحةٍ في الأوساط الأكاديميّة، ومن أجل الاستمرار في مناقشة القضايا التي نعتقد أنها مهمّة، ومن أجل توفير الفرصة للطلبة للاطّلاع على مجال بحثنا والإطار النظريّ الذي نستخدمه. فلقد كان الميلُ خلال السنوات الثلاثين الماضية إلى حصر مجالات البحث الأكاديميّة في أساليب البحث والتنظير التقليديّة، وأرى أنّ أولى مهامّنا يجب أن تكون المحافظةَ على مواقعنا في الساحة الأكاديميّة واستخدامَها لفتح مزيدٍ من النقاشات ومجالات البحث الجديدة. إنّ كثيرين يمرّون عبر الجامعات لتلقّي المهارات الأكاديميّة، فيجب أن نضمنَ لهم أوسعَ مجال للتعرّف إلى نظريّات سياسيّة واجتماعيّة مختلفة ونترك حريّة الخيار لهم، كما أنّ كثيرًا من الطلبة يتأثّرون بأساتذتهم، علمًا أنّ هناك نقصًا لدى الجامعات في الشخصيّات التي تقوم بعمل مشابهٍ مثلاً لما أقوم به. فتجب معالجة هذه المشكلة، ويجب أنْ نعمل على تشجيع الطلبة على الانخراط في الوسط الأكاديميّ والمحافظة على مساحاتٍ واسعةٍ للنقاش واستخدام

أدوات مختلفة وغير تقليديّة في البحث والتنظير. لقد كانت الأوضاع صعبةً من هذه الناحية خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، لكنّها قد تتحسّن مع الأزمة الحاليّة. بيْد أنه لا تمْكن المراهنةُ على ذلك لأنّ الانغلاق قد يعود أشدَّ من السابق.

ما نحتاج أن نعمل من أجله أيضًا هو ضمانُ تحالفاتٍ خارجيّة. إذ يجب أن نتواصلَ مع حركات التغيير في المجتمع، لا لأننا يمكن أن ندعمها فحسب، بل لأنّها يمكن أن تدعمنا هي كذلك في حالِ تعرُّضنا مثلاً لتهديداتٍ بإغلاق أقسامنا الأكاديميّة أو طردنا من الجامعات.

كما أنّنا في حاجة إلى نقاشاتٍ جديّةٍ مع هذه الحركات بشأن أهدافنا وما هو قابلٌ للتحقيق منها. فأنا أرى أنّ كثيرًا منها منشغلٌ جدّاً في نضالاته الآنيّة ـ وهو أمرٌ مفهومٌ ومُبرَّر: فهي تعمل ليلاً ونهارًا في دعم قضايا محدّدة لدرجة أنّ الفرصة لا تسنحُ لها للتأنّي بين فينة وأخرى، ومراجعة الأوضاع العامّة من حولها، وكيف يمكن ربطُ نضالها بالظروف الأوسع من حولها. وما أقوله عادةً للعاملين في هذه الحركات هو أننا، نحن الأكاديميّين، موجودون دائمًا لمساعدتكم على تفهّم الظروف العامة المحيطة بكم وأوضاع النضالات الأخرى التي لها أهدافٌ مماثلة لأهدافكم. وأنا شخصيّاً أكتسب أفضلَ أفكاري من احتكاكي بمثل هذه الحركات. فالأوساط الأكاديميّة تنحو دائمًا باتجاه الرتابة وعدم الإبداع (الأكاديميون أناسٌ مملّون لأنّ وظيفتهم تتلخّص في إعادة إنتاج المعرفة)، وأمّا الحركات الاجتماعيّة فتمثّل أرضًا خصبةً للأفكار الجديدة والرؤى الحديثة. إنّ حركات حماية البيئة مثلاً لم تنبعْ من الجامعات بل من المجتمع، وهي استعانت **لاحقًا** بالأكاديميين لتقديم المعلومات والنظريّات التي تساعد على تدعيم قضيّتها المتمثّلة في المحافظة على البيئة؛ وهذا ما أسمّيه «ديناميكيك العلاقات الجيّدة» بين الحركات الاجتماعيّة والسياسيّة من جهة، والأوساط الأكاديميّة من جهةٍ أخرى. وأتمنّى أن يضطلع الطلبةُ بمهمّة وصل هذيْن الطرفين من أجل ضمان تواصل أساتذتهم مع العالم من حولهم. ولماركس عبارةٌ مهمّةٌ في هذا الصدد، أقدّرها شخصيّاً أشدَّ التقدير، وهي: «مَن الذي سيعلّم المعلّمين؟». خلال حياتي الأكاديميّة كان طلبتي هم معلميَّ الأساسيين، ومن بعدَهم تأتي علاقتي بالحركات الاجتماعيّة والسياسيّة. هذان الطرفان هما اللذان يَضْمنان ارتباطي بالعالم الخارجيّ، ومن دونهما لم أكن لأتمكّن من العمل والإنتاج.

يجب أن نلتفتَ إلى ما يُطالب به المشرَّدون في مدينتنا (نيويورك) بحيثُ نعالجُ مشكلةَ الإسكان.

*** انخرطتَ مؤخّرًا في العمل مع حركة «الحقّ في المدينة» Right to the City. ما هي هذه الحركة؟ وما الذي أثار اهتمامَك فيها؟**

ـ «الحقّ في المدينة» حركة قائمة على فكرة أنّ لنا حقّاً ديمقراطيّاً أصيلاً في تقرير مصير المدن التي نعيش فيها وكيفيّة نموّها وتوسّعها. وعلى مرّ التاريخ، وفي الولايات المتحدة خصوصًا، فإنّ الذين كان لهم الحقُّ في المدينة كانوا دائمًا الأثرياءَ والصناعيين وأصحابَ الأموال. ففي مدينة نيويورك مثلاً لدينا عمدةٌ يحتكر الحقّ في تقرير مصير المدينة طوال الوقت، وهو يعيد تشكيلَها تبعًا لمصالح طبقته. نحن نعمل مع حركاتٍ اجتماعيّةٍ أخرى تشاركنا القناعةَ بأننا جميعًا نَمْلك الحقَّ في تقرير مصير مدينتنا وكيفيّة إدارتها، تمامًا مثلما يَمْلك العمدةُ هذا الحقّ. فمثلاً، يجب أن نلتفتَ إلى ما يطالب به المشرّدون في المدينة بحيث نعالج مشكلةَ الإسكان، التي هي أصلُ ظاهرة التشرّد بسبب الارتفاع الخياليّ في أسعار السكن! وما يحدث هو أنّ الناس، حين يفقدون مساكنَهم ويصبحون مشرّدين، يجرّمهم القانونُ، فيجدون في السجون مأوًى لهم! هذه القضيّة يجب أن تعالَجَ عبر وضع حدّ لعمليّات تحويل الأحياء السكنيّة الفقيرة والعاملة إلى أحياءٍ للطبقات العليا والغنيّة. سياستنا هي أن نطالب بحركةٍ اجتماعيّةٍ فعّالةٍ تضمّ كلّ مَن يعارض هذه الممارسات، ونوحّد الجهودَ للمطالبة بوقف فوريّ لها، والعمل على إصلاح المدينة بحيث لا نعاني مثلَ هذه المشاكل. ولتحقيق ذلك فإنّ علينا مواجهةَ الأثرياء والصناعيين وأصحاب المال، سواء عن طريق الانتخابات أو المظاهرات في الشوارع. من هنا أيضًا فإنّ «الحقّ في المدينة» يَشْمل أيضًا الحقَّ في التظاهر والمعارضة العامّة. رسالتُنا هي أنّ هذه المدينة مدينتُنا، ننتمي إليها ونعيش فيها، ومن ثم فإنّ لنا الحقَّ في تقرير مصيرها ومستقبلها!

**نيويورك**